

«طائف عراقي» يحجم السعودية: أنقرة تترث الرب



يواصل عمار الحكيم جولته لمرض "التسوية" ومن المتوقع ان يزور القاهرة (اف ب)

على الرغم مما تواجهه معركة الموصل من عثرات جعلت الحديث عن حسم قبيل نهاية العام الجاري اقرب إلى المستحيل، تواصل العجلة السياسية شق طريقها لما بعد المعركة، وإن بصعوبات لا تقل ضراوة عن تلك التي تعترض القتال. على أكثر من مستوى، يتحرك عربو مشروع «التسوية الوطنية» (الأخبار العدد 3023)، في محاولة لاستقطاب الدعم المحلي والإقليمي والدولي للخطة، بما يكفل وضعها على سكة التنفيذ. وإذا كان الموقف التركي يشي باستعداد أنقرة لتسهيك «التسوية» مقابل مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية، فإن السعودية تتعامل مع المشروع بمنطق الخاسر الذي يحاول استدراك قطار المبادرة واستنقاذ ما يمكن إنقاذه

دعاء سويدان

إلى إيران، توجه مهندس المشروع، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، عمار الحكيم، ضمن جولة إقليمية قادته إلى الأردن ابتداءً، ومن المنتظر أن تحط به في مصر. هناك استمع الحكيم إلى موقف واضح: قيام التحالف الوطني العراقي بتقديم مقترح للمصالحة الوطنية في هذا البلد يشكل خطوة قيمة جداً وفي غاية الأهمية للمستقبل السياسي العراقي، وفق ما قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. موقف يستبطن دعماً ودفعة لخطة «التسوية»، التي يبدو أن طهران تريد استثمار اللحظة العراقية الراهنة في إرسائها، تحقيقاً لهدفين رئيسيين: أولهما تثبيت موقعها كراع للبيت السياسي العراقي، وثانيهما ترتيب أحوال الدومينو مع أنقرة بما يضمن استبعاد السعودية من خريطة النفوذ المستقبلية. تراهن إيران في بلوغ مرامها الأخير على استئثار «المكون السني» في بلاد الرافدين خيبة أمل

تبدو الساحة العراقية مقبلة على مقابضة تناك تركيا بموجبها زعامة السنة

إزاء المشروع السعودي الذي أدخل المحافظات الغربية والشمالية في أتون التدمير والتجهير، وكذلك على النجاح النسبي الذي حققته تجربة «الحشد العشائري»، معبدة السبيل لترجمتها سياسياً بإضفاء «شرعية» سنوية على العملية السياسية، فضلاً عن استعداد تركيا للدخول في صفقة تضمن لها حصة وازنة في معادلات جارتها الجنوبية.

هكذا، تبدو أنقرة في طور وراثة السعودية في العراق. كل الصراخ الذي علا مع بدء معركة الموصل، مستقوياً بوجود القوات التركية في بعشيق، رافعا لواء الدفاع عن أهل السنة، ومحدراً من مقاربة تلعفر، يظهر الآن كما لو كان «جعجعة» إعلامية لاستدراار مكاسب سياسية. قبل أيام، هاتف رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم، نظيره العراقي، حيدر العبادي، أشاد يلدريم، خلال الاتصال، بنجاحات القوات العراقية في الموصل بعدما كان قال: «إننا» غير متفقين مع حلفائنا حول هذه العملية». كذلك تعهد بسحب القوات التركية من بعشيق بعد انتهاء المعركة، وشدد على ضرورة «اجتماع اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين في العاصمة العراقية بغداد»، مؤكداً أن بلاده «تسعى إلى إدامة العلاقات

الاقتصادية والتجارية مع العراق». مبادرة ومواقف أوحث باستعداد أنقرة لتحطيم جبل الجليد بينها وبين بغداد، وحتى لتصفير الأزمات مع الجانب العراقي والقيام بدور «إيجابي» في إعادة ترتيب أوراقه. عزز تلك المؤشرات حديث مكثف عن ضغوط تركية على «تحالف القوى العراقية» لفصل مساري «التسوية» وقانون «الحشد الشعبي» عن بعضهما، والتعامل الإيجابي مع مشروع «التحالف الوطني» بالنتيجة، لا يُستبعد أن تكون الساحة العراقية مقبلة على مقابضة تناك تركيا بموجبها «زعامة السنة»، ورضاءً عراقياً بمحاربة «العمال الكردستاني» في قنديل وسنجار وغيرها من المناطق الجبلية (ومن بعده شراكة إيرانية في محاربة المشروع الكردي في سوريا؟)، مقابل تقديم تسهيلات لمشروع «التسوية» وكبح جماح الضغوط التي يمارسها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعمارة مسعود البرزاني على بغداد، (ولا يُستبعد أن يقابل ذلك بضغوط إيرانية على الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعمارة جلال الطالباني، لفرملة اعتراضه على زعامة البرزاني لإقليم كردستان).

بالعودة إلى جولة الحكيم، فإن محطتها الأولى كانت الأردن الذي يحتضن، منذ سنوات، أبرز وجوه المعارضة العراقية. التقى رئيس «التحالف الوطني» في العاصمة عمان الملك عبد الله الثاني، طالباً توسطه لدى «القوى السنية» للدفع قداماً بمشروع «التسوية». تسوّب أن الحكيم طلب أيضاً وساطة أردنية لترطيب الأجواء مع السعودية والتوطئة لمشاركة عراقية هادئة في القمة العربية المقبلة المنتظر عقدها الربيع المقبل في الأردن، انسجاماً مع ما تنص عليه مسودة «التسوية» من التزام العراق مبدأ الحياد والتوازن في العلاقات مع دول العالم». وعد عبد الله الثاني خيراً على المستويين المذكورين، إلا أنه نصح الحكيم، وفق أنباء متداولة، بعدم التوجه إلى مصر منعاً لاستفزاز السعودية. نصيحة لا يبدو أن صاحب المبادرة سيعير أذناً صاغية لها، في ضوء تأكيد المجلس الإسلامي الأعلى، يوم الأحد، أن رئيسه سيتوجه إلى مصر بعد زيارته لإيران.

يتطلع الحكيم، من خلال تعريجه على القاهرة، إلى إكساب مشروعه أصواتاً وازنة إضافية، لما لمصر من مكانة معنوية في «العالم الإسلامي». وهذا، على الأرجح، سيضيف هماً جديداً إلى العقل السعودي المشغول بمواقف النظام المصري إزاء الحرب في سوريا، لكون تقدم القاهرة للعب دور على الساحة العراقية يشكل تهديداً جدياً

لما تعتبره المملكة حقاً حصرياً لها بزعمامة العالم السني. تهديد تنصدره هواجسه المشهد بعدما ضاقت الرياض بانفتاح أبواب البصرة أمام مصر التي قطعت عنها شركة «أرامكو» السعودية، فجأة، مساعدات بترولية، كان يفترض أن تمتد على خمس سنوات.

في الخلاصة، تبدو السعودية الخاسر الوحيد من مشروع «التسوية» في حال سلوكة طريق التنفيذ. ولذلك، يُحتمل أن تعتمد المملكة على اتخاذ إجراءات احترازية تحسباً لما ستؤول إليه الأوضاع بعد طي صفحة الموصل. في هذا الإطار، يدور الحديث عن زيارة مرتقبة لـ«رجل المهمات

الصعبة»، ثامر السبهان، لبغداد، لإبلاغ المسؤولين العراقيين شروط بلاده لمباركة «التسوية». شروط تفيد بعض المعلومات بأنها تتضمن إطلاق سراح سجناء سعوديين، وإيقاف «التحريض» على الرياض من قبل أطراف في «التحالف الوطني»، وإبعاد قوات «الحشد الشعبي» عن المناطق الحدودية مع السعودية، وعدم اتخاذ «مواقف معادية» للمملكة في الأزمات السورية واليمنية، على أن تتعهد الرياض بدعم مالي «سخي» لعملية إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب على تنظيم «داعش». وبالنظر إلى هشاشة الأوراق التي بات يملكها الجانب السعودي في

روحاني يستقبل الحكيم: جهودكم قيمة جداً

التقى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، عمار الحكيم، أمس، الرئيس الإيراني، حسن روحاني، وبحث معه مشروع «التسوية التاريخية» المقترح من قبل «التحالف الوطني». وقال الحكيم، في بيان صادر عن رئاسة «التحالف»، إن «الرئيس روحاني أعرب عن تأييده لمشروع التسوية الوطنية»، لافتاً إلى أن «لدينا مشروعاً مطمئناً لكل مكونات الشعب العراقي». ونقلت وسائل إعلام إيرانية، بدورها، عن روحاني قوله، خلال اللقاء، إن «تشكيل التحالف الوطني العراقي يعتبر خطوة قيمة جداً في مسار صيانة أسس الوحدة الوطنية وتعزيزها في هذا البلد، من خلال استقطاب كل التوجهات والمكونات العرقية والمذهبية». كما نقلت عنه تحذيره من مساعي «معارضتي الوحدة في العراق لإنارة التفرقة، وتهيئة الأجواء للمضي قدماً في تنفيذ مخططاتهم».



والتقى الحكيم، كذلك، رئيس البرلمان الإيراني، علي لاريجاني. وأوردت وكالة «فارس» الإيرانية تأكيد الحكيم، أثناء اللقاء، أننا عازمون على تحويل تحرير الموصل إلى عامل مهم لتعزيز الوحدة الوطنية في العراق».

الساحة العراقية وضالعتها، فلا تظهر شروطه إلا كمحاولة لفرملة القطر واستنقاذ ما يمكن إنقاذه.

محلياً، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. داخل «التحالف الوطني» نفسه، لا رؤية موحدة لمشروع «التسوية». صحيح أن مسودة المشروع عرضت على الهيئتين القيادية والسياسية لـ«التحالف»، ونالت موافقة جميع الأطراف، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر؛ إلا أن التطورات عادت لتظهر خلافات بين أصحاب المبادرة أنفسهم. نواب «التحالف» دولة القانون، بزعمامة المالكي، بدأوا قبل أيام شن هجمات على خطة الحكيم، على خلفية وضع الإرهابيين محوراً رئيساً في قاعدة «التسوية»، ما يعني «حكماً مسبقاً» عليها بالإعدام و«خيانة للشعب العراقي»؛ بينما أعلن مقتدى الصدر رفضه أي اتفاقات على حساب دماء العراقيين، معتبراً أن «صناديق الاقتراع وحدها تقرر الاتفاقات السياسية». مواقف، وإن بدت عالية السقف، إلا أنها قد لا تكون خارج دائرة متطلبات «البارز» الانتخابي، الذي بدأت فعالياته باكراً في العراق، مجلبة استقطاباً حاداً بين الشخصيات والقوى «الشعبية».

على المقلب «السني»، ثمة ارتباك وتنافس يؤخران، حتى الآن، تبلور موقف واضح وموحد حيال مشروع «التسوية». «تحالف القوى العراقية» رفض، قبل نحو أسبوعين، تسليم مسودة الخطة من ممثل الأمم المتحدة في العراق، يان كوبيتش، احتجاجاً على إقرار البرلمان قانون «الحشد الشعبي» دونما توافق؛ إلا أن أطراف «التحالف» عادت لتجتمع مساء الإثنين في منزل رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، لمناقشة الموقف من ورقة التسوية التاريخية، ما أوحى بإمكانية تحلل العقد، خصوصاً أن الاجتماع ضم علماء